المحاضرة الخامسة: ميلاد وتطور النظام الرأسمالي

ظهرت معالم النظام الرأسمالي مع الكشوفات الجغرافيا ووقوع ما يعرف بالثورة التجارية، حيث تحول محور الاقتصاد من الأرض(الإقطاع، الزراعة) إلى التجارة، ورافق ذلك تحول في منظومة المدن، بحيث تراجعت مكانة المدن الإقطاعية التي عادة ما كانت مدن داخلية محصنة ومغلقة على نفسها، بينما تنامت المدن الساحلية المرفئية بفعل اعتبارها حلقة ربط مع العالم الخارجي، منذ ذلك الحين بدأت معالم عولمة الاقتصاد. ومن جهة أخرى أخذت مكانة الطبقة الارستقراطية التقليدية بالتراجع وبدأت الطبقة البورجوازية(الوسطى) في التنامي، بفعل تزايد ثرواتها وتطلعها للعب أدوار اقتصادية وسياسية مؤثرة، وهذا ما سيؤدي إلى تبلور النظام الرأسمالي خصوصاً بعد قيام الثورة الصناعية التي عززت من مكانة البورجوازية المالية والاقتصادية.

تأثير الثورة الصناعية

ظهرت الثورة الصناعية خلال النصف الثاني من القرن 18 وانتشرت خلال القرن 19. وخلالها وقع تحول جذري في وسائل الإنتاج، من وسائل تقليدية بسيطة إلى أجهزة وآلات كبيرة تسير بقوة المحركات البخارية والميكانيكية. وقد غيرت تلك الثورة بشكل جذري كل مناحي الحياة الاقتصادية، كما مست التغييرات المجتمعات والسياسة الداخلية والخارجية في أوربا والعالم.

سمحت المكننة بمضاعفة الإنتاج الصناعي بشكل غير مسبوق وبتكلفة أقل، الورشات العائلية خلفتها مصانع تستثمر في التصنيع والآلات الصناعية التي أخذت بالتطور أكثر فأكثر. لتموين تلك المصانع والمشاريع الكبيرة، كانت هناك حاجة لرؤوس الأموال، وبالتالي لمساعدة البنوك، هذه الأخيرة ظهرت في أوربا، خلال القرن 15 و16، ولكن أدوارها كانت تقتصر على الادخار والقرض، لكن أدوارها تزايدت مع قيام الثورة الصناعية لتدخل في عالم الاستثمار، لذلك تكاثرت أعدادها، ودخلت أوربا والولايات المتحدة في عصر الرأسمالية.

بناء الشركات الرأسمالية

إلى غاية القرن الثورة الصناعية كان فتح ورشة(لممارسة حرفة صناعية) يتطلب توفر الخبرة، لكن بعد الثورة الصناعية أصبح يجب شراء الآلات، وبالتالي الحصول على رأس المال.

بدأت الشركات الرأسمالية الأولى في شكل شركات عائلية وتساهمية، تعود جذور هذا النوع من الشركات إلى نهاية العصور الوسطى، من خلال انتعاش المبادلات التجارية بين أوربا(المدن الايطالية) والشرق إثر الحروب الصليبية. وازداد نموها بعد حركة الكشوفات الجغرافية(ق 16)، حيث توجهت التجارة الأوربية من البحر المتوسط إلى المحيط الأطلسي(مع العالم الجديد) والمحيط الهندي والهادي(مع العالم القديم)، وظهرت شركات الهند الشرقية الانجليزية والهولندية والفرنسية، واستفادت تلك الشركات من تجارة التوابل والتبغ والحرير، وخصوصاً من ذهب أمريكا وإفريقيا الوسطى والجنوبية واستراليا. وسمحت التجارة مع المستعمرات لبعض العائلات والشركات أن تنمي ثروة حقيقية، لذلك فإن أول أشكال تجمع رؤوس أموال الشركات الحديثة كان مصدره عائلي. وقد سمح اكتشاف ذهب كاليفورنيا وأستراليا خلال منتصف القرن 19 من تطور الشركات التساهمية، التي تبيع الأسهم للمساهمين الذين بدورهم يحصلون على جزء من الفوائد، حسب نسبة المساهمة، وهكذا ولدت البورصات(الأسواق

المالية) حيث تباع وتشترى الأسهم الاستثمارية. وكانت لندن عاصمة العالم المالية بفعل بورصتها المتفوقة، والنظام الانجليزي القائم على مبدأ التبادل الحر.

ترعرعت تلك الشركات في ظل نظام ليبرالي يقوم على المنافسة الحرة، وكانت المنافسة شرسة بين تلك الشركات الرأسمالية، فكانت بعض الشركات الكبيرة تبتلع شركات أصغر. ولم تكن الدولة تتدخل في مجال الاقتصاد باستثناء الإشراف على مشاريع التهيئة الكبرى مثل الطرق والسكك الحديدية وحفر القنوات ومد الجسور وتوسيع الموانئ. بينما كانت شركات تساهمية تقوم بتنفيذ تلك المشاريع. ظهرت مجموعات استثمارية في مجال النقل والسكك الحديدية، المناجم، البنوك والتأمينات، وفي مجال التجارة ظهرت الأسواق الكبيرة، مثل: *La belle Jardinière* في باريس سنة 1824، و *Bon Marché* في 1952، و *Louvre* في 1885. كما تطورت المعارض، وكان أشهرها معرض لندن الدولي حيث تعرض آخر الاختراعات الصناعية والمنتجات الجديدة.

التنظيم الجديد للعمل

بالاستخدام المكثف والمتزايد بدأ تنظيم العمل في التغير، بحيث نص مبدأ تايلور (*Frederick Tylor*) في الاقتصاد على تخصص العمل في نفس العملية الإنتاجية، بتكراره نفس الحركات مثل الآلة، مما يسمح بمضاعفة الإنتاجية، بحيث يتم توزيع العمليات التصنيعية، وكل عامل يعيد ويكرر بدون نهاية لنفس الحركات بسرعة أكثر. هذا العمل التسلسلي يسمح بتوظيف يد عاملة لا تحتاج إلى خبرة أو تكوين كبيرين، وفي نفس الوقت أخذت الآلة تخلف الإنسان في الكثير من العمليات. هذا التنظيم رغم أنه يحقق نتائج اقتصادية جيدة إلاّ أنه تعرض للعديد من الانتقادات، بحيث حول الإنسان إلى آلة ووسيلة من وسائل العملية الإنتاجية، وأفقده إنسانيته.

تطور نظام البنوك: ظهور شركات الإقراض

تطلبت الثورة الصناعية الحاجة إلى رؤوس الأموال بشكل معتبر، والتي تتجاوز عموماً قدرة الفرد الواحد، لذلك كان على المصنعين الاقتراض من البنوك، لمدة طويلة أقرض أصحاب البنوك رؤوس أموالهم الشخصية، ولكن البنوك التقليدية لم تكن تتوفر على رؤوس الأموال الكافية لتلبية حاجيات الاستثمارات المتزايدة، لذلك كان على المستثمرين جعل شركاتهم تساهمية. ومن جهة أخرى ظهر شكل جديد للبنوك وهو شركات الإقراض، وفيها رأس المال الابتدائي(للقرض أو البنك) يتم توفيره من شكل تساهمي. في فرنسا القرض الأقدم والأكثر شهرة هو القرض اللليوني(*Crédit Lyonnais*) والذي ظهر سنة 1863، وسوسيتي جينرال(*Société générale*) سنة 1864، حيث رأس ماله الابتدائي كان 120 مليون فرنك، وكانت قيمة كل سهم 500 فرنك. سمح هذا الشكل الجديد للبنوك للمدخرين الصغار من تسخير أموالهم في الاقتصاد، بإقراضها للصناع، وفيما يحصل المدخرين على نسبة معينة من الفوائد، وبهدف توسيع العملية قامت شركات الإقراض بفتح فروع لها في كل أنحاء البلاد وخارجها.

تطور البورجوازية وازدياد أدوارها

أدت الثورة الصناعية إلى تحولات على الصعيد الاجتماعي، بحيث تراجعت المكانة التقليدية للارستقراطية، وتلاشت التقاليد الإقطاعية، وبالمقابل تزايدت مكانة البورجوازية الرأسمالية. تميزت هذه الطبقة بامتلاكها لرؤوس الأموال، وتجمع أرباب العمل(*patrons*) للصناعة والتجارة والبنوك، أخذ أعدادها بالتزايد وثرواتها بالتنامي. بحيث تركزت الثروة بين يدي هذه الطبقة الجديدة.

استثمرت البورجوازية التقليدية أموالها في الصناعة فمثلاً: ألفريد كاف(*Alfred Krupp*) في ألمانيا ورث عن أبيه في سنة 1826 ورشة للحدادة تشغل 7 عمال، 30 سنة بعدها أصبحت مصنعاً كبيراً يوظف 6000 أجير في مجال التعدين، وأصبحت الشركة تسوق إنتاجها في العالم بأسره. و كان منطق البورجوازية هو العمل ليس للاستهلاك ولكن لأجل الاستثمار لأجل تنمية الثروة. هيمنت الأسر البورجوازية على الاقتصاد، وتطلعت للمشاركة السياسية لأجل أن يكون لها تأثير في صناعة القرار بالشكل الذي يستجيب لمصالحها، ولتحصيل على تحفيزات من الدولة. ترابط فيما بينها بالمصاهرة، ومثلت البورجوازية نمط حياة جديد(بورجوازي)، وهو يقوم على الصرامة في تربية الأولاد وتعليمهم، وفي التمتع بحياة رغيدة. وقد لعبت أدوار مهمة في التحولات السياسية الأوربية خلال القرن 19، من خلال ظهور طبقة سياسة للراديكاليين والأحرار (الليبراليين) والقوميين(خصوصاً في المناطق الخاضعة لسلطة أجنبية أو الشعوب التي لم تحقق وحدته القومية). وأشتد التنافس القومي بين الدول الأوربية خلال نهاية القرن 19 والنصف الأول من القرن 20.

تم تسمية البورجوازية بالرأسماليين، والنظام الذي أقاموا بالرأسمالي، تقوم الرأسمالية على الملكية الخاصة لوسائل الإنتاج، المصانع والآلات الصناعية ووسائل النقل، الشركات والبنوك... كانت ملكية خاصة أو لمجموعة رأسمالية. تتسم الرأسمالية بالحرية الاقتصادية(اقتصاد حر)، تجسيداً للمقولة الفرنسية دعه يعمل دعه يمر(*laissez passé laissez faire*) كما تقوم على المنافسة الحرة، أي أن الدولة لا تتدخل في الحياة الاقتصادية، أو تحديد الأسعار(نظام العرض والطلب)، وكان تدخل الدولة دائماً ما يكون في مصلحة الرأسماليين، إما للحد من المنافسة الخارجية، أو في التصدي للمطالب العمالية.

في الجانب التنظيري برز المفكر الاقتصادي الانجليزي أدام سميث (*Adam Smith*)، صحاب أول كتاب في الاقتصاد وهو: ثروات الأمم. وخلاله دافع عن النظام الرأسمالي واعتبره الأمثل لتحقيق الربح، بتشجيعه لروح المبادرة الفردية، فكل فرد يعمل من جانبه ليصبح ثرياً، ينتج بقدر ما يمكن، ويبيع بالسعر الذي يريده(حسب قانون العرض والطلب)، المنافسة الحرة تشجع المبادرة الفردية، . غير أن الاقتصاد الحر دون رقابة أو إشراف من قبل الدولة، دائماً ما يؤدي إلى المنافسة الشرسة بين الشركات، كما تتخلله الأزمات الدورية، منها أزمات فيض الإنتاج، مما يتسبب في فوضى اقتصادية وإفلاس الكثير من المنتجين. لذلك خصوصاً إثر الأزمة الاقتصادية الكبرى سنة 1929، ظهر اتجاه يمثله الاقتصادي الانجليزي كينز(*Kynz*) يدعوا لتدخل الدولة لتفادي حدوث الأزمات.